

فاتحة الكتاب

تُدَسُّ الأرزاق الحلال الطيبة بالحرام الخبيث بسبب المعاصي والذنوب سواء كانت من الصغائر أو الكبائر ، أو بسبب عمل البدع المخالفة لشرع الله تبارك وتعالى .

ولذلك ، أوجب الشارع الحنيف على تطهير رزقه حتى يكون حلالاً طيباً مباركاً ، ويكون ذلك من خلال التوبة النصوح ، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَآغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } [التحریم: ٨] وقول الرسول ﷺ : ((يا أيها الناس توبوا إلى الله ، فو الله إنى لأتوب إليه فى اليوم أكثر من سبعين مرة)) [رواه البخارى ومسلم] .

ويجب أن تُقرَن التوبة بالاستغفار عما مضى من المعاصى حتى يُزال من على قلب المسلم ما بقى من ران الذنوب والسيئات ، كما يجب عليه أيضاً مضاعفة الأعمال الصالحة ، ورد الحقوق إلى أصحابها ، حتى يبذل الله سيئاته حسنات ، مصداقاً لقول الله تعالى : { إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا } [الفرقان: ٧٠] وقول الرسول ﷺ : ((التائب من الذنب كمن لا ذنب له)) [رواه ابن ماجه والطبرانى والبيهقى] .

ونجد فى الواقع العملى المعاصر نماذج شتى من الأرزاق الحرام مثل : المال المكتسب من الزنا ، والربا ، والخمور والقمار ، ونماذج أخرى من الأرزاق حيث اختلط فيها الحلال الطيب بالحرام الخبيث ، ومن أمثلة ذلك : العمل فى مجالات (شركات - مؤسسات - مصالح حكومية) تتعامل بالحلال والحرام أو استثمار

المال ذاته في مجالات يختلط فيها الحلال بالحرام ، أو أن يكون المسلم قد ورث مالا كان من بين مصادره مال حرام ، كما ظهرت حالات اكتسب فيها أناس مالا حراماً ، ثم يوظفون جزءاً منه في مشروعات استثمارية أو اجتماعية وهذا ما يسمى بغسيل الأموال

كما أُثيرت العديد من التساؤلات حول حكم العمل في أماكن تُرتكب فيها المحرمات ، وهل الكسب المُحصَّل منها يعتبر حراماً ؟

وهذه المسائل وغيرها تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيها ، وبيان كيفية تطهير الأرزاق مما بها من حرام ، وهذا من أهم المقاصد التي سوف نتعرض لها في هذا الكتاب ، حيث نتناول فيه معنى تطهير الأرزاق ووجوب ذلك وشروطه ووسائله ، يلي ذلك بيان وجوب التوبة والاستغفار ورد الحقوق إلى أصحابها ، أو الإبراء منها ومضاعفة الأعمال الصالحة ، وذلك لتطهير الأرزاق ووقايتها من الحرام في المستقبل ، يلي ذلك إعطاء نماذج معاصرة عن تلوث الأرزاق بالحرام الخبيث وسبل تطهيرها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ثم ننتقل إلى بيان الأعمال والأنشطة المحرمة شرعاً وحكم العمل فيها، ويختص الجزء الأخير من هذا الكتاب ببيان الحكم الشرعي في إنفاق المال الحرام أو المختلط بحرام في مجالات العبادات أو في مشروعات اجتماعية خيرية ، وكذلك بيان حكم الحج من مال حرام وهل يزكى المال الحرام ؟ ، وما هو الحكم الشرعي لظاهرة غسيل الأموال القذرة الحرام .

وندعو الله عز وجل أن يتقبل منا هذا العمل ويجعله صالحاً ولوجهه تبارك وتعالى خالصاً

القاهرة ١٤٢٥ هجرية / ٢٠٠٥ ميلادية

المؤلف

دكتور / حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر